متن الفقه الأكبر

للإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه
المولود سنة ٨٠ والمتوفى سنة ١٥٠هـ

هذه النسخة مقابلة على عشر مخطوطات
وفيها تعليقات وفوائد مهمة
لا يستغني القارئ عنها

الشيخ الشريف الدكتور جميل حليم
الهاشمي الحسيني الأشعري الماتريدي الشافعي
البيروتي ثم المدني
رئيس جمعية المشايخ الصوفية





متن الفقه الأكبر

للإمام أبي حنيفةَ النعمان رَضِيَ اللهُ عَنهُ

المولود سنة ٨٠ والمتوفى ١٥٠هـ

هذه النسخة مقابلة على عشر مخطوطات
وفيها تعليقات وفوائد مهمة لا يستغني القارئ عنها

تحقيق وتعليق
الشيخ الشريف الدكتور جميل حليم
الهاشمي الحسيني الأشعري الشافعي
البيروتي ثم المدني
رئيس جمعيَّة المشايخ الصوفية

شَركة دار المَشاريع

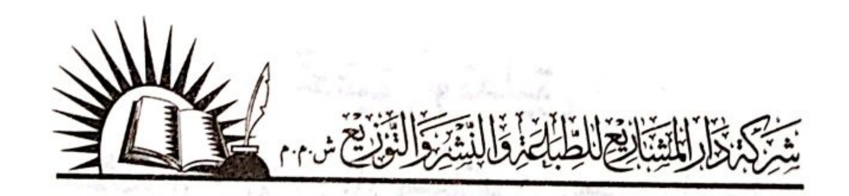
الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥ر

شركة دار المشاريع

بيروت ـ لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن خلدون،
بناية الإخلاص
تلفون وفاكس: ٣٠٤٣١١ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ١٤ ـ ٥٢٨٣ بيروت ـ لبنان





email: dar.nashr@gmail.com
www.dmcpublisher.com

سند الدكتور الشيخ جميل حليم في الفقه الأكبر إلى الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

أروي كتاب الفقه الأكبر في عقيدة أهل السنة والجماعة نصرهم الله الذي ألفه الإمام أبو حنيفة نفعنا الله به وبعلومه سماعًا على الإمام العلامة الحجة الهمام الفقيه الأصولي المقدام الحافظ المجتهد المحدث شيخ الأعلام أبي عبد الرحمـٰن عبد الله بن محمد بن يوسف بن جامع بن عبد الله الهرري الحبشي العبدري الشيبي نزيل ودفين مدينة بيروت رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وهو عن مفتي الحبشة

الشيخ المحدث الفقيه النحوي محمد سراج الجبرتي الآني، وهو عن الشيخ الفقيه محمد حبيب الله الشنقيطي المالكي، وهو عن العلامة النحوي عبد المجيد الشرنوبي، وهو عن الشيخ الفقيه حسن العدوي، وهو عن الشيخ العلامة حسن القويسني، وهو عن الشيخ العلامة محمد الأمير الكبير، وهو عن الشيخ علي الإسقاطي (وهو نور الدين أبو الحسن علي بن محمد السقاط)، وهو عن الشيخ الفقيه العلامة المحدث المسند عبد الله بن سالم البصري، وهو عن الشمس محمد البابلي، وهو عن الزين عبد الله البحراوي الحنفي، وهو عن الجمال

ابن زكريا يوسف، وهو عن أبيه الشيخ الفقيه القاضي زكريا الأنصاري الشافعي، وهو عن الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو عن الصدر محمد الميدومي، وهو عن أبي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم بن عبد الوهاب ابن كليب، وهو عن أبي سعيد أحمد بن عبد الجبار الصيرفي، وهو عن أبي القاسم علي ابن محسن التنوخي، وهو عن أبي إسحٰق إبراهيم بن أحمد الطبري، وهو عن أبي بكر ابن محمد بن أحمد الرازي، وهو عن أبي عامر بن سيار، وهو عن أبي سليمان موسى ابن سليمان الجوزجاني، وهو عن الإمام القاضي محمد بن الحسن الشيباني،

وهو عن الإمام العظيم المجتهد الكبير التابعي الجليل والقدوة النبيل ذي العلم الغزير صاحب المذهب الحنفي الشهير أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي ذي الفضل الوفير رضي الله تعالى عنه وأرضاه.

سند آخر للدكتور الشيخ جميل حليم في الفقه الأكبر والعقيدة الطحاوية بهذا الطريق إلى الطحاوي في متن العقيدة الطحاوية ومنه إلى أبي حنيفة في متن الفقه الأكبر

وأرويهما عن شيخنا الهرري رضي الله عنه وبقراءة غيري عليه وأنا أسمع وهو يرويهما بأسانيد مختلفة متعددة، منها روايته عن مفتي الحبشة الشيخ محمد سراج الجبرتي، عن الشيخ الرحلة المسند أحمد ابن موسى الموريسي الهندي، عن مسند المدينة أبي اليسر فالح بن محمد الظاهري، عن المسند العالم الشيخ محمد بن علي

السنوسي الخطابي، عن الحافظ اللغوي الفقيه محمد مرتضى الزبيدي، كلاهما عن سالم بن محمد الحَفْنيّ، عن محمد بن عبدالعزيز الزيادي، عن محمد بن علاء الدين البابلي، عن سالم بن محمد السنهوري، عن النجم محمد بن أحمد الغيطي، عن ملحق الأحفاد بالأجداد الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري، عن الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي، عن أبي محمد عبد الرحمن[١] ابن عبد المولى اليلداني، عن إسماعيل بن أحمد العراقي، عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر بن عمر المديني، عن

إسماعيل بن الفضل بن الإخشيد، عن أبي الفتح منصور بن الحسين التّانِي، عن الحافظ أبي بكر محمد بن المقرئ، عن الإمام الحافظ الفقيه أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي المصري، عن أبي جعفر أحمد ابن أبي عمران، عن أبي الوليد بشر بن الوليد الكنديّ، عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ابن حبيب بن سعد بن حميد الأنصاري، عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رضي الله عنه وأرضاه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الفقه الأكبرُ
للإمام أبي حنيفةَ النعمان
رضي الله عنه

قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه:

أَصْلُ التَّوحِيدِ وَمَا يَصِحُّ الاعتِقَادُ عَلَيْهِ يَجِبُ(١) أَنْ يَقُولَ(٢): ءامنتُ بِاللهِ،

---

(١) قال الإمام الحافظ المجتهد عبد الله الهرري رضي الله عنه: «أي في قلبه».

(٢) في (ب) نقول.

وَمَلائِكَتِهِ[١]، وكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ[٢]، وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، والقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ مِنَ اللهِ تَعالى، وَالحِسَابِ[٣]، وَالميزَانِ، وَالجنَّةِ، وَالنَّارِ، وذلك[٤] حقٌّ كُلُّهُ. والله تعالى واحدٌ لا مِنْ طَرِيقِ العَدَدِ، ولكنْ مِنْ طريقِ أَنَّهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَد. لا[٥][٦] يُشبِهُ شَيْئًا مِنَ الأَشْيَاءِ

(١) في (ب) ورسله واليوم الآخر.

(٢) في (ب) ورسله واليوم الآخر.

(٣) في (أ) والصراط.

(٤) سقطت من (أ) و(ب).

(٥) في (أ) لا يشبهُهُ شيءٌ من خلقِهِ ولا يشبهُ شيئًا من خلقِهِ.

(٦) في (ب) لا يشبهُهُ شيءٌ من الأشياءِ من خلقِهِ ولا يشبهُ شيئًا من خلقِهِ.

مِنْ خَلقِه[١]، وَلا يُشبِهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ[٢][٣]، لَمْ يَزَلْ ولاَ يَزَالُ بِأَسْمَائِهِ[٤] وَصِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ[٥].

أمَّا الذَّاتِيَّةُ: فالحياةُ والقُدْرَةُ والعِلْمُ والكلامُ والسَّمْعُ والبَصَرُ والإرادَةُ.

وأمَّا الفِعْلِيَّةُ: فالتَّخْلِيقُ والتَّرْزِيقُ

---

(١) وكل العالم خَلْقُهُ فلا يُشبه شيئًا من الأشياء ولا بوجهٍ من الوجوه.

(٢) في (أ) لا يشبهُهُ شيءٌ من خلقِهِ ولا يشبهُ شيئًا من خلقِهِ.

(٣) في (ب) لا يشبهُهُ شيءٌ من الأشياءِ من خلقِهِ ولا يشبهُ شيئًا من خلقِهِ.

(٤) في (أ) من أسمائِهِ.

(٥) سقطت من (د).

والإنْشَاءُ[1] والإبْدَاعُ والصُّنْعُ، وغَيْرُ[2] ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الفِعْلِ. لَمْ يَزَلْ وَلا يَزَالُ بصفاتِهِ[3]. وأَسْماؤُهُ صِفَةٌ لَهُ[4]، لَمْ يَحدُثْ لَهُ صِفةٌ وَلا اسْمٌ[5]، لَمْ يزلْ عَالمًا بعِلْمِهِ، والعِلْمُ صِفتُهُ في الأزَلِ[6]، قادِرًا بِقُدْرَتِهِ، والقُدْرَةُ صِفةٌ له في الأزَلِ[7]، وخَالِقًا بتَخليقِهِ، والتَّخْلِيقُ صِفَةٌ له في الأزَلِ[8]، وفَاعِلًا بِفعْلِهِ، والفِعْلُ

---

(١) في (ج) (والأشياء) وهو تحريف.

(٢) في (ج) (وغيرك) وهو تحريف.

(٣) في (أ) و(ب) و(ج) لم يزل ولا يزال بصفاته وأسمائه.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في (ج) بصفاته صفة.

(٦) في (أ) زيادة (و) وكذلك في (ج).

(٧) في (أ) و(ب) و(ج) والقدرة صفته في الأزل.

(٨) في (أ) و(ب) والتخليق صفته في الازل.

صِفةٌ له في الأزَلِ[١]، والفَاعِلُ هو الله تعالى، والفِعْلُ صِفتُهُ في الأزَلِ[٢]، والمفعولُ[٣] مخلوقٌ، وَفِعْلُ اللهِ تَعالى غَيرُ مخلوقٍ[٤]. وَصِفَاتُهُ في الأزلِ غَيرُ مُحدَثَةٍ وَلا مَخلوقَةٍ[٥]، فَمَنْ[٦] قَال إنها مَخلوقةٌ أَو مُحْدَثَةٌ أو وَقفَ[٧]

---

(١) في (أ) و(ب) والفعل صفته في الأزل.

(٢) في (أ) و(ب) وفعله صفته في الأزل.

(٣) المفعول أي الحادث وهو مخلوقٌ لله.

(٤) قال شيخنا الهرري: «يعني أن المخلوقات حادثةٌ أما خلقُهُ لها أزليٌّ، أي أن صفةَ التخليقِ القائمةَ بذاتِ الله تعالى أزليةٌ فيخلقُ الحادثاتِ في الوقتِ الذي علِمَ وجودَها فيهِ».

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في (أ) و(ب) ومن.

(٧) في (أ) زيادة (فيها).

أو شكَّ فِيها فهو كافرٌ باللهِ[1][2]. والقرءانُ[3] كَلامُ اللهِ تَعالى فِي المَصَاحِفِ مَكتوبٌ، وَفِي القلوبِ مَحفُوظٌ، وعلى الأَلسُنِ مقروءٌ، وعلى النَّبيِّ[4][5] عليهِ الصلاةُ والسلامُ[6][7]

---

(١) في (أ) و(ب) زيادة (تعالى).

(٢) قال شيخنا الهرري: «من وصفَهُ بحياةٍ حادثةٍ أو شكّ في ذلكَ فهو كافرٌ وكذلكَ من اعتقدَ أنّ علمَهُ وقدرتَهُ وكلامَهُ حادثٌ فهو كافرٌ وكذلكَ من شكَّ في ذلكَ ومن توقّفَ أي قالَ إنها ليست قديمةً ولا حادثةً هذا أيضًا كافر».

(٣) هنا معناه اللفظ المنزّل هو المكتوب والمقروء والمحفوظ وهو دليلٌ يدل على الكلام الذاتي.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (ب) صلَّى الله عليه وسلّم.

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) في (ب) صلَّى الله عليه وسلّم.

مُنَزَّلٌ، وَلَفْظُنا بالقرءانِ مخلوقٌ، وَكِتابَتُنا لَهُ مَخلوقةٌ[1]، وَقِرَاءَتُنَا لَهُ مَخلوقَةٌ[2]، والقرءانُ غيرُ مخلوقٍ[3]. وما ذَكَرَهُ الله[4] في القرءانِ حِكَايةً[5] عَنْ موسى[6] وَغيرِهِ مِنَ الأنبياءِ، وَعَنْ فِرعونَ وإبليسَ، فإنَّ ذلكَ كلَّه

---

(١) في (أ) و(ب) مخلوق.

(٢) في (أ) و(ب) مخلوق.

(٣) قال شيخنا الهرري: «القرءانُ غيرُ مخلوقٍ: أي كلامُ الله الذاتيّ الأزليّ الأبديّ الذي ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ ولا لغةٍ».

(٤) في (أ) زيادة (تعالى).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في (أ) زيادة (عليه السلام).

كَلامُ اللهِ تَعالى[1] إخْبارًا عَنهُم، وَكَلامُ الله[2] تَعالى[3] غَيرُ مخلوقٍ[4]، وَكَلامُ موسى وغَيرِهِ مِنَ المخلوقينَ مخلوقٌ، والقرءانُ كلامُ اللهِ تَعالى[5] فهوَ قديمٌ[6]، لا كَلامُهُم[7].

---

(١) أي اللفظ المنزل لأنه ليس من تأليف مخلوقٍ وهو عبارةٌ عن كلام الله الذي لا يُشبه كلام المخلوقين.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) أي الكلام الذاتي.

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) ساقطة من (أ) و(ب). قال شيخنا الهرري: «ومعناه القرءان هنا أي كلام الله الذاتي وليس اللفظ المنزل».

(٧) قال شيخنا الهرري: «أي أنَّ الكتب السماوية المنزلة على الأنبياء هي عبارةٌ عن كلام الله الذاتي تدلُّ عليه وهي ليست من كلام وتأليف الأنبياء».

وَسَمِعَ مُوسى كَلامَ اللهِ تَعالى[1]، قَالَ تَعالى[2]: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[3] وَقَد كَانَ الله تَعالى مُتَكَلِّمًا، وَلَمْ يَكُنْ كَلَّمَ[4] موسى، وَقَد كَانَ الله تَعالى خَالِقًا فِي الأَزَلِ وَلَمَ يَخلُقِ الخَلْقَ، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[5][6]، فَلَمَّا كَلَّمَ الله[7] مُوسى، كَلَّمَهُ بِكَلامِهِ الذي

---

(١) في (أ) و(ب) كما في قوله تعالى.

(٢) في (أ) و(ب) كما في قوله تعالى. في (ب) خلق الله الخلق.

(٣) سورة النساء/ ءاية ١٦٤.

(٤) أي أن الله متّصفٌ بصفة الكلام الذاتي أزلًا وأبدًا قبل أن يحصل لموسى سماع كلام الله الذاتي.

(٥) الآية ليست في (أ) و(ب).

(٦) سورة الشورى/ ءاية ١١.

(٧) في (أ) زيادة (تعالى).

هوَ لَهُ صِفةٌ فِي الأَزَلِ. وَصِفَاتُهُ كُلُّها[1] بِخِلَافِ صِفَاتِ المَخْلوقِينَ، يَعْلَمُ لا كَعِلْمِنا[2]، يَقْدِرُ لا كَقُدْرَتِنا[3]، يَرَى لا كَرُؤْيتِنا[4]، يَتكلمُ لا كَكلامِنَا، وَيسمَعُ لا كَسَمْعِنا[5]، نَحنُ نتكلَّمُ بالآلاتِ والحروفِ، والله تعالى يتكلمُ[6][7]

(١) في (أ) زيادة (في الأزل).

(٢) في (أ) و(ب) زيادة (و).

(٣) في (أ) و(ب) زيادة (و).

(٤) في (أ) و(ب) زيادة (و). يرى بلا حدقةٍ ولا شحمٍ ولا شعاع بلا ءالةٍ ولا جارحة.

(٥) في (أ) زيادة (و). يسمع بسمعه الأزلي الذي ليس كسمع المخلوقين بلا أذنٍ ولا صماخٍ ولا عظمٍ ولا خرق.

(٦) في (أ) بلا ءالة ولا حرف.

(٧) في (ب) بلا ءالة ولا حرف.

بِلا حروفٍ وَلا آلةٍ[1][2]، وَالحروفُ مَخلوقةٌ[3]، وَكلامُ اللهِ تَعالى غيرُ مخلوقٍ. وَهُوَ شَىْءٌ لا كَالأَشْيَاءِ[4]، وَمعنى الشىءِ إِثباتُهُ بِلاَ جِسْمٍ وَلا جَوْهَرٍ[5] وَلا عَرَضٍ[6].

---

(١) في (ب) بلا ءالة ولا حرف.

(٢) في (أ) بلا ءالة ولا حرف.

(٣) في (أ) (مخلوق) وهو خطأ.

(٤) قال شيخنا الهرري: «معناه يجوزُ أن يقالَ: الله شىء أي موجود وهذا معنى الشىء عند أهل السنة وليس معنى الشىء عبارةً عن مخلوق كما يتوهم كثيرٌ من الجهال». ودليل ذلك قول الله تعالى ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ ﴿١٩﴾﴾ والله شىء لا كالأشياء أي موجود لا كالموجودات.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) ساقطة من (أ).

وَلا حَدَّ[١] لَهُ، وَلا ضِدَّ[٢] لَهُ، وَلا نِدَّ[٣] لَهُ، وَلاَ[٤] مِثْلَ لَهُ، ولَهُ يَدٌ وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ[٥] كَمَا ذَكَرَهُ الله تعالى فِي القُرءانِ[٦]، فَمَا ذَكَرَهُ[٧] الله تَعالى في القرءانِ، مِنْ ذكْرِ الوَجْهِ واليَدِ والنَفْسِ فَهُوَ لَهُ صِفَةٌ[٨] بِلا كَيْفٍ،

---

(١) أي ليس له كمية بالمرة، لا صغيرة ولا وسط ولا كبيرة، ومن اعتقده أنه متّسعٌ وممتدٌّ إلى غير نهايةٍ فهو كافرٌ كمن اعتقده أنه حجمٌ صغير، فهو كافرٌ أيضا.

(٢) أي لا مُكره ولا مُغالب ولا نظير له.

(٣) أي ليس له مِثلٌ ولا شبيهٌ ولا مساوٍ له.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) ساقطة من (أ) و(ب).

(٧) في (ب) ذكر.

(٨) في (أ) و(ب) صفات.

وَلا يُقَالُ إِنَّ يَدَهُ قُدْرَتُهُ أَوْ نِعْمَتُهُ لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ الصِّفَةِ(١) وهوَ قولُ أَهلِ القَدَرِ والاعتزالِ،

---

(١) ومراده أنه لا يُطلق بأن اليد هي القدرة دائمًا في كل المواضع وأن القدرة هي النعمة مطلقًا في كل موضعٍ وحال، لأن اليد تأتي بعدة معانٍ، فلا يقال إن اليد ليس لها إلا معنى القدرة في جميع الآيات والأحاديث لئلا يؤدي هذا القول إلى إنكار الصفة كما فعلت المعتزلة قبحهم الله، فإنهم أنكروا الصفات. وليس مراد الإمام أبي حنيفة إنكار التأويل، فالإمام أبو حنيفة رضي الله عنه على اعتقاد أهل السنة والجماعة أنه يُثبت التأويل، وينفي عن الله وعن صفاته الكيفية بدليل ما مر من أقواله عند تكلمه عن إضافة الوجه والنفس واليد والرضا والغضب «مِنْ ذكْرِ الوَجْهِ واليَدِ والنَفْسِ فَهُوَ لَهُ صِفَةٌ بِلاَ كَيْفٍ»، وفي أكثر من موضع نفى عن الله تعالى المشابهة والمماثلة لشىء من خلقه. فأبو حنيفة لا ينكر التأويل بل يثبته، وأما ما توهمه بعض الشراح للفقه الأكبر من أن قول=

= المعتزلة الذي نفاه الإمام وباينه وخالفه قولًا له، فهذا بعيدٌ من الحق، مباينٌ للواقعِ. وفي السلف والخلف ما لا يُحصى مِن مَن أولوا تأويلًا تفصيليًا. ولا عبرة بقول المعتزلة: «وَلاَ يُقَالُ إِنَّ يَدَهُ قُدْرَتُهُ أَوْ نِعْمَتُهُ، لأَنَّ فِيهِ إِبْطالَ الصِّفَةِ». فقولهم هذا معارضٌ بما مرّ من عشرات النصوص المثبتة للتأويلِ، وأبو حنيفة رضي الله عنه حذر من قولهم هذا بعدما قرر عقيدة أهل السنة والجماعة، فليتنبه لذلك وليحذر لئلا يلصق قول المعتزلة بأبي حنيفة، والإمام ذكر كلامهم ثم قال: «**وهو قول أهل القدر والاعتزال**» في معرض الذم والإنكار له لا في معرض الإقرار ولا على وجه الاستدلال بقولهم، فإن المنصف العاقل لا يترك قول أهل الحق قاطبةً لقول المعتزلة الذين شذوا وانحرفوا.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأبسط: يد الله فوق أيديهم وليست كأيدي خلقه، ليس بجارحةٍ، وهو خالق الأيدي. وجهه ليس كوجوه خلقه، وهو خالق كل الوجوه، وهو حافظ العرش وغير العرش، =

=من غير احتياج، فلو كان محتاجًا لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوقين. وهذا فيه دليل على بطلان قول المعتزلة، ودليل على أن أبا حنيفة أوّل اليد والوجه في حق الله تعالى على غير معنى الجارحة لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى].

وقال بعض الشّراح: مراد الإمام أبي حنيفة بقوله «ولا يقال إن يده قدرته» عن قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴿٧٥﴾﴾، فلا يقال اليد هنا القدرة لأن كل المخلوقات وجدت بقدرة الله، فلا يصير لخلق ءادم عليه السلام مزية على غيره. ويجوز أن يقال في اليد هنا بمعنى العناية.

وليس مراد الإمام أن اليد لا تأتي بمعنى القدرة ولا أنه لم تأت بهذا المعنى في بعض الآيات، فقد ثبت فيما رواه علي ابن أبي طلحة في صحيفته أن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أوّل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴿٤٧﴾﴾، قال: بقوة اهـ. والقوة القدرة، بدليل قوله =

وَلكنْ يَدُهُ صِفتُهُ بِلا كيفٍ، وَغَضبُهُ وَرِضَاهُ صِفتانِ مِنْ صِفاتِهِ بِلا كَيفٍ. خَلَقَ الله تعالى الأشياءَ لا مِنْ شَىءٍ[1]، وَكانَ الله تَعالى[2] عَالِمًا فِي الأزَلِ بِالأشياءِ قَبْلَ كَوْنِها، وَهُوَ

=تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾.
وقال المفسرون في قوله تعالى ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ﴿١٧﴾ ﴾ أي ذا القوة في العبادة، وإلا فإن لم تؤول على هذا النحو لا يكون لداود مزية على غيره، إذ كل البشر مؤمنهم وكافرهم يتصف بالجارحة بالعضو الذي هو اليد.

(١) قال شيخنا الهرري: «لا من شىء: معناه أخرج الله الماء من العدم من غير أصلٍ سبق، وأما ما بعد الماء فكل الأشياء خلقها الله من أصلٍ هو الماء. وهذا الكلامُ لا يتنافى مع أن الماءَ أصلُ الأشياءِ».

(٢) ساقطة من (ب).

الذي قَدَّرَ الأَشْيَاءَ وَقَضَاهَا، وَلا يَكُونُ في الدُّنيا وَلا في الآخرةِ شَيءٌ إلّا بمشيئتِهِ[١] وَعِلْمِهِ وَقضَائِهِ[٢] وَقَدَرِهِ[٣] وكَتْبِهِ في اللَّوْحِ المحفوظِ، و[٤]لكِنْ كَتْبُهُ بِالوَصْفِ لا بِالحُكْمِ[٥]. والقَضَاءُ والقَدَرُ والمشيئةُ صفاتُهُ في الأزَلِ بِلَا كَيْفٍ، يَعْلَمُ الله تَعالى المعْدُومَ في حَال عَدَمِهِ مَعْدُومًا، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ كَيفَ يَكونُ

---

(١) في (أ) في مشيئته.

(٢) قال شيخنا الهرري: «قضائِهِ: هنا معناهُ خلقِهِ أي إخراجه من العدمِ».

(٣) أما القدرُ فهو التقديرُ - القدرُ غيرُ القضاءِ.

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) انظر كتابنا النجم الأظهر في شرح الفقه الأكبر المُعلّق.

إذا أَوْجَدَهُ، وَيَعْلَمُ الله تَعالى الموجُودَ في حَالِ وجودِهِ مَوْجُودًا[1][2]، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ كَيفَ يَكُونُ فَنَاؤُهُ، وَيَعْلَمُ الله تعالى القائِمَ في حَالِ قِيامِهِ قَائمًا، وإذَا[3] قَعَدَ[4] عَلِمَهُ قَاعِدًا في حَالِ قُعودِهِ مِنْ غَيرِ أنْ يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ، أو يَحْدُثَ لَهُ عِلْمٌ، ولكِنِ التغيُّر[5][6] واختلاف

(١) في (ب) والاختلافُ يحدثُ عندَ المخلوقين.

(٢) في (أ) (موجود) وهو خطأ.

(٣) في (أ) فإذا.

(٤) في (أ) و(ب) زيادة (فقد).

(٥) في (أ) (الاختلاف فيحدث عنده) في المخلوقين.

(٦) في (ب) والاختلاف يحدث عند المخلوقين.

الأحوالِ يَحْدُثُ[1] في المخلوقينَ[2]. خَلَقَ[3] الخلْقَ[4] سَليمًا مِنَ الكفرِ والإيمانِ[5]، ثم خاطَبَهُمْ وأمرَهُمْ ونَهاهُمْ، فَكَفَرَ مَنْ كفرَ

---

(١) في (أ) (والاختلاف فيحدث عنده) في المخلوقين.
(٢) في (ب) والاختلاف يحدث عند المخلوقين.
(٣) في (أ) خلق الله تعالى الخلق.
(٤) في (ب) خلق الله الخلق.
(٥) قال شيخنا الهرري: «أولُ خروجِهِ مِن العدم ما كان يتصورُ شيئًا. بعدَ أن خلقَهُ على الأصلِ جعلَ فيهِ الإيمانَ في من شاءَ، والكفرَ بعدَ أن وُجِدَ هذا العبدُ خُلِقَ فيه الكفرُ، أولُ ما يخرجُ ما كانَ على الكفرِ أولُ ما يوجدُ ما كانَ فيهِ كفرٌ ولا كانَ شاعرًا بالإيمانِ هو لما يوجدُ أولُ ما يخلقُ ما كان متصورًا للإيمانِ كان خاليًا من تصورِ الإيمانِ ومن تصورِ الكفرِ».

بِفِعْلِهِ وإنكارِهِ وَجُحُودِهِ[١] الحقَّ[٢] بِخِذلانِ
اللهِ تعالى إيَّاهُ، وءامنَ مَنْ ءامنَ بفعلِهِ وإقرارِهِ
وَتَصْدِيقِهِ بتوفيقِ اللهِ تَعالى إياهُ ونُصْرَتِهِ لَهُ.
أَخْرَجَ ذُريةَ ءادمَ[٣] عليه السَّلامُ[٤] مِنْ صُلبِهِ[٥]
على صُوَرِ الذَّرِّ[٦][٧]، فَجعلَ لهم عقلًا[٨][٩]،

---

(١) ساقطة من (أ) و(ب).
(٢) ساقطة من (أ) و(ب).
(٣) ساقطة من (أ) و(ب).
(٤) ساقطة من (أ) و(ب).
(٥) ساقطة من (أ) و(ب).
(٦) ساقطة من (أ) و(ب).
(٧) في (أ) و(ب) فجعلهم عقلاء.
(٨) في نسخة أخرى (جعلهم عقلاء).
(٩) في (أ) و(ب) فجعلهم عقلاء.

فَخَاطَبَهُمْ وأمرَهُمْ[1] بالإيمانِ[2] وَنَهَاهُمْ[3] عَنِ الكُفْرِ[4] فَقالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾؟، فأقرُّوا له بالرُّبُوبِيَّةِ فَكَانَ ذلك مِنهُم إيمانًا، فَهُم يُولَدونَ على تِلْكَ الفِطرةِ[5]، ومَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلكَ[6] فَقدْ[7] بَدَّلَ وَغيَّرَ، ومَنْ ءامَنَ وَصَدَّقَ فَقَدْ ثَبَتَ عَليهِ وداوَمَ. ولم يُجْبِرْ[8] أحدًا مِنْ

---

(١) ساقطة من (أ) و(ب).

(٢) ساقطة من (أ) و(ب).

(٣) ساقطة من (أ) و(ب).

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) قال شيخنا الهرري: «لما يخرجونَ من البطنِ لا يتصورونَ هذا ولا هذا».

(٦) ساقطة من (أ) و(ب).

(٧) ساقطة من (أ) و(ب).

(٨) أي أنّ الإنسان يؤمن أو يكفر باختياره وإرادته تحت=

خَلْقِهِ على الكُفرِ وَلا[1] عَلى الإيمان. ولا خَلقَهُم مُؤمِنًا وَلا كَافِرًا[2]، وَلكِنْ خَلقَهُم[3] أَشْخَاصًا، وَالإيمانُ والكُفْرُ فِعْلُ العِبادِ[4]، يَعْلَمُ الله[5] تعالى[6] مَنْ يكفُرُ في حَالِ كُفرِهِ كَافِرًا، فَإِذا ءَامنَ بعدَ ذلكَ عَلِمَهُ مُؤمِنًا

= مشيئة الله، ولا يكون مسلوب الإرادة بلا اختيار ولا قصد، والله تعالى أمر بالإيمان ونهى عن الكفر ويحصل من العبد ما سبق في تقدير الله الأزلي.

(١) سقطت من (ب).

(٢) راجع قول شيخنا الهرري (حاشية رقم ٥ - ص٢٨).

(٣) قال شيخنا الهرري: «قوله خلقهم أي أوجدهم».

(٤) في (أ) زيادة (و).

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) ساقطة من (أ).

فِي حالِ إيمانِهِ[1][2]، مِنْ غيرِ أنْ يتغيَّرَ عِلْمُهُ وصِفَتُهُ. وَجَميعُ أَفْعَالِ العبادِ من الحركةِ والسُّكونِ كَسْبُهُمْ على الحقِيقَةِ، والله تَعالى خَالِقُها، وَهِيَ كلُّها بمشيئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقَضائِهِ وَقَدَرِهِ، والطاعاتُ كلُّها مَا كَانَتْ[3] وَاجِبَةً[4] بِأَمرِ الله تعالى وَبِمحبَّتِهِ وبِرِضائِهِ وعلمِهِ ومشيئَتِهِ وقضائِهِ وتَقديرِه، والمعَاصي كلُّها

---

(١) قال شيخنا الهرري: «معنى ذلك الله علِمَ في الأزلِ أن هذا العبدَ لما يؤمِنُ أنه مؤمنٌ ثم لما يكفرُ أنه كافرٌ في الأزلِ، علِم هذا وهذا حالَ كونِهِ مؤمنًا وحالَ كونِهِ كافرًا في الأزلِ».

(٢) في (أ) زيادة (وأَحَبَّهُ) و(ب).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) ساقطة من (أ).

بعلمِهِ وقضائِهِ وتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ لا بمحبَّتِهِ وَلا بِرِضَائِهِ وَلا بِأَمْرِهِ.

والأنبياء عَلَيهِمُ[1] الصَّلاةُ[2] والسَّلامُ كلُّهُم منـزَّهونَ عَنِ الصغائِرِ والكبائِرِ والكُفْرِ والقَبَائِحِ[3]. وَقَدْ كانَتْ مِنْهُم زَلاتٌ

---

(١) ساقطة من (أ) و(ب).

(٢) ساقطة من (أ) و(ب).

(٣) قال شيخنا الهرري: «لعل رأيه، يعني أن بعدَ النبوةِ منـزهونَ عن الصغائرِ والكبائرِ كما يقولُ الشيخُ أبو الحسنِ الأشعريُ هذا خلافُ قولِ الآخرين: أنه تجوزُ عليهم الصغائرُ بعدَ النبوةِ التي ما فيها لا خسةٌ ولا دناءةٌ، الصغائرُ التي فيها دناءةٌ لا تجوزُ عندَهُ ولا عندَ غيرِهِ الصغائرُ التي فيها خسةٌ ودناءةٌ لا تجوزُ عليهم لا عندَهُ ولا عندَ غيرِهِ».

وقال أيضًا: «عند من جوز يُحمَلُ على غيرِهِ وهو لعل=

وخَطِيئاتٌ[1]، وَمُحمَّدٌ[2] رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وعلى ءَالِهِ وسلَّمَ، نبيُّهُ وَعَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَصَفِيُّهُ[3]، ولم يَعْبُدِ الصَّنَمَ، ولم يُشرِكْ

= مرادَهُ بعدِ النبوة أما ما قبلَ النبوةِ فليس عندَهُ نصٌ أنه لا تحصلُ منه الصغائرُ التي هي غيرُ صغائرِ الخسة، في كتابِهِ هذا عندَهُ لا تجوزُ عليهم. هذا الظاهرُ من عبارتِهِ ويحتمِلُ أن يكونَ أرادَ ما بعدَ النبوةِ ويكونُ عندَهُ قيدٌ أنه يعني غيرَ صغائرِ الخسةِ».

(١) في (أ) و(ب) وخطايا.

(٢) في (أ) و(ب) ومحمّد صلّى الله تعالى عليه وسلّم حبيبه وعبده ورسوله ونبيّه وصفيّه وتقيّه.

(٣) في (أ) و(ب) ومحمّد صلّى الله تعالى عليه وسلّم حبيبه وعبده ورسوله ونبيّه وصفيّه وتقيّه.

باللهِ طَرْفَةَ عَينٍ قطُّ[1][2]. وأَفْضَلُ الناسِ في هذه الأمة وبعد الأنبياء وبعدَ رسولِ الله[3] صلى الله تعالى عليه وعلى ءَالِهِ وسلَّمَ[4]: أبو بكرٍ الصّدّيقُ[5] رضي الله عنهُ[6]، ثم عُمَرُ ابنُ الخطَّابِ[7] ثم[8] عثمانُ بنُ عفانَ[9] ثم عليُّ

---

(١) في (أ) و(ب) زيادة (ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط).

(٢) (و) ساقطة من (أ).

(٣) في (أ) و(ب) صلى الله عليه وسلم.

(٤) في (أ) و(ب) صلى الله عليه وسلم.

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) ساقطة من (أ) و(ب).

(٧) في (أ) (الفارقون) ولعله أراد (الفاروق).

(٨) في (ب) زيادة (الفاروق).

(٩) في (أ) و(ب) زيادة (ذو النورين).

ابنُ أبي طَالبٍ، رِضوانُ اللهِ تَعالى[1][2] عَلَيهِم[3] أجمعينَ، غَابِرينَ[4] عَلى الحقِّ[5]، وَمَعَ الحقِّ[6]، كَمَا كَانوا[7] نَتَوَلاَّهُمْ جميعًا[8]. ولا نَذْكُرُ الصحابةَ[9]،

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (ب) عابدين.

(٥) أي باقين ثابتين عليه.

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) في (أ) و(ب) ولا نذكر واحدًا من أصحابِ رسولِ الله ﷺ إلا بخيرٍ.

(٩) في (أ) و(ب) ولا نذكر واحدًا من أصحابِ رسولِ الله ﷺ إلا بخيرٍ. وهذا معناهُ من حيث الجملة وكذلك لمن كان لهوًى في النفس فليس لنا أن نتكلّم فيهم بغير علمٍ، =

ولا نُكَفِّرُ مُسلِمًا بذنبٍ مِنَ الذُّنوب[1] وإنْ كانَتْ كبيرةً إذا لم يَسْتَحِلَّهَا، وَلا نُزِيلُ عنهُ اسْمَ الإيمانِ، وَنُسمِّيهِ مُؤمنًا حقيقةً، ويجوزُ أن يَكونَ مُؤمِنًا فاسِقًا غيرَ كافرٍ.

والمَسْحُ على الخفينِ سُنَّةٌ، والتَّراوِيحُ في[2] شهرِ رَمَضانَ سُنَّةٌ[3].

=أما ما تدعو الضرورة إليه لبيان الحكم الشرعي فيجوز أن نقول مثلًا إن الذين قاتلوا عليًّا مخطئون وليس لهم أجرٌ بالمرة بل عليهم وِزرٌ.

(١) قال شيخنا الهرريُ: «التي هي دون الكفر».

(٢) في (أ) و(ب) زيادة (ليالي).

(٣) قال شيخنا الهرريُ: «هذا ينقضُ ما يقولُهُ بعضُ الحنفيةِ إنّ تركَ التراويحِ إثمٌ، بعضُ منهم قالوا تركُ التراويحِ إثمٌ، هذا خلافُ قولِ أبي حنيفةَ».

والصَّلاَةُ خَلْفَ كُلِّ برٍ وَفاجرٍ مِنَ المؤمنينَ جائزةٌ. ولا نقولُ إنَّ المؤمِنَ لا تَضَرُّهُ[1] الذُّنوبُ وإنَّهُ لا يَدْخُلُ النَّارَ، وَلا إنَّهُ يُخلَّدُ[2] فيها وإنْ كَانَ فاسِقًا بَعْدَ أنْ يَخْرُجَ مِنَ الدنْيَا مُؤمِنًا، ولا نَقُولُ إنَّ حَسَنَاتِنا مقبولةٌ، وَسيِّئَاتِنا مَغْفُورَةٌ كَقولِ المُرْجِئَةِ، ولكِنْ نقولُ[3]: المَسْئَلَةُ مُبَيَّنَةٌ مُفَصَّلَةٌ[4]: مَنْ عَمِلَ

---

(١) في (أ) و(ب) لا يضرُهُ.

(٢) في (ب) مخلّد.

(٣) ساقطة من (أ) و(ب).

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

حسنةً[1] بِشَرَائِطِها[2] خَالِيةً عَنِ[3] العُيوبِ المُفْسِدَةِ[4] والمعانِي المبطِلَةِ[5]، ولم يبطِلْها حتى خَرَجَ[6] مِنَ الدنيا[7]، فإنَّ اللهَ تَعالى لا يُضِيعُها بل[8] يَقْبَلُها[9] مِنْهُ وَيُثِيبُهُ عَلَيْها. وَمَا كانَ مِنَ السَّيئَاتِ دونَ الشركِ والكُفْرِ

---

(١) في (أ) و(ب) بجميع شرائطها.

(٢) في (أ) و(ب) بجميع شرائطها.

(٣) في (أ) من.

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) في (أ) و(ب) يخرج.

(٧) في (أ) و(ب) زيادة (مؤمنا).

(٨) ساقطة من (أ).

(٩) في (أ) و(ب) زيادة (صاحبها).

ولم يَتُبْ عنها[١] حَتَّى مَاتَ مُؤمنًا فَإنَّهُ في مَشِيئَةِ اللهِ تَعالى، إنْ شَاءَ عذَّبهُ وإنْ شاءَ عفَا عَنْهُ ولم يُعذِّبْهُ بالنَّارِ أبدًا. والرياءُ إذا وقعَ في عَمَلٍ مِنَ الأَعْمَالِ فإنَّهُ يُبْطِلُ أجْرَهُ، وكذا[٢] العُجْبُ. والآياتُ لِلأنبياء والكراماتُ للأَولياءِ[٣] حقٌّ[٤]. وأما التي تكونُ لأعدائِهِ مثلَ إبليسَ وفرعونَ[٥] والدَّجَّالِ مما[٦]

(١) في (أ) وكذلك.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ) زيادة (ونمرود).

(٦) في (أ) فما.

رُوِيَ في الأَخْبَارِ أنهُ كَانَ[١] لهم فَلَا نُسمّيها ءَاياتٍ وَلا كَراماتٍ، وَلكِنْ نسمّيها قَضَاءَ[٢] حَاجَاتٍ لهمْ[٣]، وَذلك لأَنَّ الله تَعالى يَقْضِي حاجاتِ أعدائِهِ استدْرَاجًا[٤] وعقوبةً لَهُمْ[٥]، وَيَزْدادون عِصيانًا أوْ كُفْرًا[٦]، وَذلكَ كُلُّه جَائِزٌ ومُمكِنٌ. وكانَ الله[٧] خَالِقًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَرَازِقًا قبلَ أنْ يَرْزُقَ. والله تعالى يُرى

---

(١) في (أ) زيادة (ويكون).

(٢) في (أ) حاجاتهم.

(٣) في (أ) حاجاتهم.

(٤) في (أ) زيادة (لهم).

(٥) في (أ) فيُفْتَنونَ به ويزدادون طغيانًا وكفرًا.

(٦) في (أ) فيُفْتَنونَ به ويزدادون طغيانًا وكفرًا.

(٧) في (أ) زيادة (تعالى).

فِي الآخِرَةِ، ويراهُ المؤمنونَ وهُمْ في الجنَّةِ بأعيُنِ رُؤوسِهم[1] بلَا تَشْبيهٍ وَلا كَيفِيَّةٍ وَلا[2] جِهَةٍ[3][4]، وَلا يكونُ بينَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ مَسَافَةٌ.

---

(١) قال شيخنا الهرريُ: «هذه مهمةٌ، كثيرٌ من الناسِ إذا قيلَ المؤمنونَ يرونَ الله بعدَ دخولِهم الجنةَ بأعينِ رؤوسِهم يتوهمونَ منها الجهةَ أي المقابلةَ إما مع القربِ وإما مع البعدِ وهذا خطرٌ كبير». فالمؤمن وهو في الجنة يرى الله الموجود بلا جهةٍ ولا مكانٍ ولا مقابلةٍ ولا هيئةٍ ولا صورةٍ ولا كميةٍ، يراه كما عرفهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ فالمكان للمؤمن وهو الجنة، وأما الله فلا مكان له بالمرة.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) وردَ في أحدِ المخطوطاتِ ولا كميةٍ بدلَ جهةٍ. قال شيخنا الهرريُ رحمه الله: «هذا اختلافُ النسخِ، بعضُها كتِبَ فيها ولا جهةٍ وهذا المعروفُ عن الإمامِ».

(٤) ساقطة من (أ).

والإيمانُ هو الإقْرَارُ والتَّصْدِيقُ. وإيمانُ أهلِ السَّماءِ والأرضِ لا يَزيدُولا يَنْقُصُ[1]، والمؤمنونَ مُستَوونَ في الإيمانِ[2] والتَّوحِيدِ مُتَفَاضِلُونَ في الأعْمَالِ. والإسْلامُ هو التَّسْلِيمُ

---

(١) قال شيخنا الهرريُ: «الإيمانُ لا يزيدُ ولا ينقصُ عندَ أبي حنيفةَ، معناه أصلُ الإيمانِ أما وصفُهُ يزيدُ أي من حيثُ الوصفُ يزيدُ وينقصُ هذا مرادُهُ، هو يفسرُ الآياتِ التي فيها زيادةُ الإيمانِ بزيادةِ الوصفِ ليس الأصلَ، يقولُ الأصلُ لا يزيدُ ولا ينقصُ لأنه لو كانَ الأصلُ ينقصُ لكان كفرًا لأنه إذا نقصَ الأصلُ أي ذهبَ حلَّ الكفرُ محلّهُ هذا مرادُهُ بقولِهِ لا يزيدُ ولا ينقصُ، أما القولُ الآخرُ فهو الأكثرُ يقولونَ الإيمانُ يزيدُ وينقصُ باعتبارِ القوةِ والضعفِ».

(٢) قال شيخنا الهرريُ: «أي في أصله».

والانقِيادُ لأَوامرِ اللهِ تَعالى، ففي[1] طَريقِ اللُّغَةِ فَرْقٌ بَيْنَ الإيمانِ والإسلامِ ولكنْ لا يَكونُ إيمانٌ بلا إسْلامٍ، وَلا إسْلامٌ بِلَا إيمانٍ[2]، فَهُما[3] كَالظَّهرِ مَعَ البَطْنِ. والدينُ اسمٌ واقعٌ على الإيمانِ والإسلامِ والشَّرائعِ كُلِّها. نَعرِفُ اللهَ تعالى حقَّ مَعْرِفَتِهِ[4] كَمَا وَصَفَ

---

(١) في (أ) فمن.

(٢) قال الشيخُ عبد الله الهرريُ: «معناهُ لا يكونُ الإسلامُ معتبرًا إلا مع الإيمانِ ولا الإيمانُ معتبرًا إلا مع الإسلامِ».

(٣) في (أ) وهما.

(٤) قال الشيخ الهرري: «ومعنى قولِ الإمامِ أبي حنيفةَ «حقَّ معرفتِهِ» أي ما فرضَ اللهُ على العبدِ معرفتَهُ من الصفاتِ الواجبِ معرفتُها. ولا أحدَ يعرفُ حقيقةَ اللهِ إلا اللهُ». وقالَ الإمامُ عبد الغني النابلسي في كتابه «رشَحاتِ الأقلامِ شرحِ كفايةِ الغلامِ في أركانِ الإسلامِ»: «العقولُ=

نَفْسَهُ[1] وليس يَقْدِرُ أحدٌ أَنْ يَعْبُدَ اللهَ تَعالى حقَّ عِبادتِهِ كَمَا هُوَ أَهْلٌ لَهُ[2]، لكنَّهُ يَعْبُدُهُ بأمْرِهِ كما[3] أَمَرَ[4]. ويستوي المؤمنون كلُّهُمْ في المَعْرِفَةِ واليقينِ والتوكُّلِ والمحبَّةِ والرِّضاءِ

= تعلمُهُ -سبحانَهُ- من وجهِ كونِهِ موجودًا حقًّا متصِفًّا بصفاتِ الكمالِ، منزَّهًا عن صفاتِ النقصانِ، ولا تعلمُهُ من كل وجهٍ فتعرفُهُ معرفةَ تصديقٍ بوجودِهِ وذلكَ مقدارُ ما كَلَّفها بِهِ». وقال الإمامُ أحمدُ الرفاعي: «غايةُ المعرفةِ بالله الإيقانُ بوجودِهِ تعالى بلا كيفٍ ولا مكانٍ».

(١) في (أ) زيادة (في كتابه بجميع صفاته).

(٢) في (أ) زيادة (و).

(٣) في (أ) كما أمره.

(٤) في (أ) كما أمره.

والخَوْفِ والرَّجاءِ والإيمانِ[1][2]، وَيَتَفَاوتُونَ فيما دُونَ الإيمانِ في ذلكَ كلّهِ. والله تَعالى مُتفضّلٌ على عِبادِهِ، عادلٌ، قَدْ يُعطِي مِنَ الثَّوابِ أَضْعافَ ما يَسْتَوْجِبُهُ العبدُ تَفضُّلًا مِنْهُ، وقد يُعاقِبُ عَلَى الذَّنْبِ عَدْلًا مِنْهُ، وقد يَعفُو فَضْلًا مِنْهُ. وَشَفاعةُ الأنبياءِ عَليهِمُ[3] الصَّلاةُ[4] والسَّلامُ حَقٌّ، وَشفاعَةُ[5][6] نَبِينا صَلّى الله

(١) قال شيخنا الهرريُ: «أي في أصل ذلك».
(٢) في (أ) زيادة (في ذلك).
(٣) ساقطة من (أ) و(ب).
(٤) ساقطة من (أ) و(ب).
(٥) في (أ) و(ب) وحوض النبي عليه السلام حق.
(٦) في (ب) النبي صلى الله عليه وسلم.

تعالى عليهِ وعلى ءاله وسَلَّمَ[1][2] لِلمؤمنينَ المُذْنِبينَ وَلأهْلِ الكبائرِ مِنهُم المستَوْجِبينَ لِلعِقابِ[3] حَقٌّ[4] ثابِتٌ[5]. وَوَزْنُ الأعمالِ بالميزانِ يومَ القيامةِ حَقٌّ[6]، والقِصَاصُ فيما بَيْنَ[7] الخُصُومِ[8] يومَ القِيامَةِ[9][10]

---

(١) في (أ) و(ب) وحوض النبي عليه السلام حق.

(٢) في (ب) النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) في (أ) و(ب) العقاب.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في (أ) و(ب) حوض النبي عليه السلام حق.

(٧) في (أ) الخصومة بالحسنات يوم القيامة حق.

(٨) في (أ) الخصومة بالحسنات يوم القيامة حق.

(٩) في (ب) زيادة (بالحسنات يوم القيامة حق).

(١٠) في (أ) الخصومة بالحسنات يوم القيامة حق.

فَإِنْ لم يكنْ لَهُمُ[1] الحَسَنَاتُ[2]، فطَرْحُ السَّيِّئَاتِ عَلَيهِم جائِزٌ وحَقٌّ[3][4]. وَحَوْضُ النبيِّ صَلّى الله تعالى عليه وسلم حَقٌّ[5]، وَالجنَّةُ والنَّارُ مخلوقتان اليومَ لا تَفْنَيانِ أَبدًا[6]، والله[7] تَعالى[8] يَهدِي مَنْ يَشَاءُ فَضْلًا مِنْهُ، ويُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ عَدْلًا مِنْهُ، وإضلالُهُ خِذْلانُهُ،

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (أ) و(ب) فطرح السيئات عليهم حق جائز.

(٣) في (أ) و(ب) فطرح السيئات عليهم حق جائز.

(٤) في (أ) و(ب) قبل هذا الموضع.

(٥) في (أ) و(ب) قبل هذا الموضع.

(٦) في (أ) و(ب) زيادة (ولا يموت الحور العين أبدًا ولا يفنى عقاب الله تعالى ولا ثوابه سرمدًا).

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) ساقطة من (أ).

وَتَفْسِيرُ الخِذلانِ[1][2]: أن لا يُوَفِّقَ العبدَ إلى ما يَرْضَاهُ مِنْهُ[3][4]، وهو عَدْلٌ مِنهُ، وكذا عُقوبةُ المَخْذُولِ على المَعْصِيةِ. ولا[5] نقولُ[6]: إنَّ الشَّيطانَ يَسْلُبُ الإيمانَ مِنْ عبدِهِ[7] المؤمنِ قَهْرًا وَجَبْرًا، وَلَكِنْ نقولُ: العبدُ يدَعُ الإيمانَ[8] فإذا تَرَكَهُ[9] فحينئذٍ يسلُبُهُ مِنْهُ الشيطانُ. وسؤالُ

---

(١) في (أ) أن لا يوفّق العبد على ما يرضاه عنه.

(٢) في (ب) أن لا يوفّق العبد على ما يرضاه عنه.

(٣) في (ب) أن لا يوفّق العبد على ما يرضاه عنه.

(٤) في (أ) أن لا يوفّق العبد على ما يرضاه عنه.

(٥) في (أ) و(ب) ولا يجوز أن نقول.

(٦) في (أ) و(ب) ولا يجوز أن نقول.

(٧) في (أ) و(ب) العبد.

(٨) ساقطة من (أ) و(ب).

(٩) ساقطة من (أ) و(ب).

منكرٍ ونكيرٍ[1] في القبرِ حقٌّ[2]، وإعادةُ الرُّوحِ إلى العبدِ[3] في قبرِهِ حَقٌّ. وَضَغْطَةُ القبرِ حقٌّ[4][5] وَعَذابُهُ[6] حقٌّ كَائِنٌ للكُفَّارِ كُلِّهِم ولبَعْضِ[7] المسلمين[8]. وَكُلُّ[9] مَا ذَكَرَهُ

---

(١) في (أ) و(ب) حق كائن في القبر.

(٢) في (أ) و(ب) حق كائن في القبر.

(٣) في (أ) و(ب) إلى الجسد.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) للكفار ولبعض أهل الكبائر من المسلمين.

(٦) أي في القبر.

(٧) في (أ) و(ب) زيادة (عصاة).

(٨) أي أهل الكبائر من عصاة المسلمين.

(٩) في (أ) و(ب) زيادة (شيء).

العُلَمَاءُ بِالفَارِسِيَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعالى[(١)(٢)] عَزَّتْ أسماؤُهُ[(٣)] وَتَعَالَتْ صِفاتُه[(٤)] فَجَائِزٌ القَوْلُ بِهِ، سِوَى اليَدِ بِالفَارِسِيَّةِ[(٥)]، وَيَجُوزُ

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) عزّ اسمه.

(٣) في (ب) عزّ اسمه.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) قال شيخنا الهرريُ: بالفارسيةِ كأنّه عندَهُم اليدُ لا تطلقُ إلا على الجارحةِ، أما في اللغةِ العربيةِ تأتي للجارحةِ ولغيرِ الجارحةِ أي للصفةِ، تأتي بمعنى الجارحةِ والصفةِ، لذلكَ بالعربيةِ جازَ أن يقالَ يدُ الله، أما عندَهم في لغتِهم لا يفهمونَ من ترجمةِ اليدِ التي يستعملونَها إلا الجارحةَ، لذلكَ قالَ بالفارسيةِ لا يجوزُ أن يقالَ يدُ الله بلغتِهم.. اليد بالفارسيةِ معناها: «دَسْت» وعن عبد الله الطاجيكي الذي كان يُسمى (سنةَ الله) قال يوجد لفظان:

١- بَروئي خُدَا (الكلمة الأولى مفخّمة).

أنْ يُقَالَ (بَرُوي[١] خُدَا[٢]) بِلَا تَشْبِيهٍ وَلا كَيْفِيَّةٍ. وَلَيْسَ قُرْبُ اللهِ تَعالى[٣] وَلا بُعْدُهُ مِنْ طَرِيقِ طُولِ المَسَافَةِ وقِصَرِهَا[٤] وَلكن[٥] عَلَى مَعْنَى الكَرَامَةِ وَالـهَوَانِ[٦]، وَلكِنِ المطِيعُ[٧] قَرِيبٌ

٢- بَروي خُدَا (الكلمة الأولى غير مفخّمة). وهي بالفارسية معناها: «لوجه الله». وهذا المعنى منقول من إسماعيل الطاجيكي.

(١) في (أ) و(ب) زيادة (عصاة).

(٢) في (أ) و(ب) بروي خداي عزّ وجلّ.

(٣) سقطت في (ب).

(٤) في (أ) و(ب) ولكن على...

(٥) في (أ) و(ب) ولكن على... وما في بعض النسخ (لا على معنى) وهو تحريفٌ.

(٦) في (أ) و(ب) والمطيع.

(٧) في (أ) و(ب) والمطيع.

مِنْهُ بِلَا كَيفٍ، وَالعَاصِي بَعِيدٌ عنهُ[1] بِلَا كَيفٍ. وَالقُرْبُ والبُعْدُ والإقْبَالُ يَقَعُ عَلَى المُناجِي. وكَذَلِكَ[2] جِوارُهُ في الجنَّةِ، وَالوُقُوفُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِلاَ كَيفٍ[3]. وَالقُرءانُ مُنَزَّلٌ عَلى

---

(١) في (أ) و(ب) منه.

(٢) في (ب) زيادة (و) وهي ليست في محلّها.

(٣) قال شيخنا الهرريُ: «يعني أليسَ شاعَ القولُ إن العبدَ يقفُ بينَ يدي الله، هذا ليسَ معناهُ أنَّ العبدَ يكونُ عند الحسابِ بعيدًا منه بالمسافةِ لأنَّ القربَ المسافي لا يجوزُ عليهِ تعالى والمقابلةُ لا تجوزُ على الله لأنه ليسَ حجمًا، لابد أن يُبينَ للناس، يقال لهم وقوفُ العبادِ للحسابِ في ذلكَ الموقفُ هو معناهُ الوقوفُ بين يدي الله، ليسَ معناه أن الله ينزلُ إلى الأرضِ والعبادُ على الأرضِ فيقابلونَهُ فيكلمهُم كما يتصورُ بعضُ الناسِ، الله ليس حجمًا متحيزًا في جهةٍ من الجهاتِ لا في العرشِ ولا في غيرِهِ ولا هو متحيزٌ في كلِ الأماكنِ والجهاتِ».

رَسُولِ اللهِ[1] وَهُوَ فِي المُصْحَفِ[2] مَكْتُوبٌ، وَءَاياتُ القُرءَانِ[3] كُلُّها[4] في مَعْنَى الكَلَامِ[5] مُسْتَوِيةٌ في الفَضِيلَةِ وَالعَظَمَةِ، إلاَّ أَنَّ لِبَعْضِهَا فَضِيلَةَ الذِّكْرِ وَفَضِيلةَ المَذْكُورِ[6] مِثْلُ ءايةِ الكُرْسِي، لأَنَّ المذكُورَ[7] فِيها جَلالُ اللهِ[8] وَعَظَمَتُهُ وَصِفَتُهُ[9]، فَاجْتَمَعَتْ فِيها فَضِيلتَانِ:

---

(١) في (ب) زيادة (صلى الله عليه وسلم).

(٢) في (أ) و(ب) المصاحف.

(٣) ساقطة من (أ) و(ب).

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) في (أ) و(ب) زيادة (كلها).

(٦) سقطت في (ب).

(٧) سقطت في (ب).

(٨) في (أ) و(ب) وصفاته.

(٩) في (أ) و(ب) وصفاته.

فَضِيلَةُ الذكرِ، وَفَضِيلَةُ المذْكُورِ[1]، وفي صِفَةِ الكُفَّارِ فَضِيلَةُ الذّكْرِ فَحَسْبُ، وَليْسَ في المذْكُورِ وَهُمُ الكفَّارُ فَضِيلَةٌ، وَكَذَلِكَ الأَسْمَاءُ وَالصّفَاتُ كُلُّهَا مُسْتَوِيَةٌ[2] في الفَضِيلَةِ وَالعَظَمَةِ[3][4] لا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا[5][6]. وَوالدا رَسُول الله صَلّى الله عَلَيهِ وَسلَّمَ مَاتَا

---

(١) في (أ) و(ب) ولبعضها فضيلة الذكر فحسب مثل قصة الكفار وليس للمذكور فيها فضل وهم الكفار.

(٢) في (أ) في العظم والفضل.

(٣) في (ب) (في العظيم والفضل) ولعل كلمة (العظيم).

(٤) في (أ) في العظم والفضل.

(٥) في (أ) (ووالدا رسول الله ماتا على الكفر) وهو خلاف الحق.

(٦) في (ب) (ووالدا رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتا على الكفر) وهو باطلٌ وغير صحيح.

عَلَى الفطرة[(١)][(٢)][(٣)]، وَأَبُو طَالِب عَمُّهُ[(٤)] وَأَبُو عليّ[(٥)] مَاتَ كَافِرًا، وَقَاسِمٌ وَطَاهِرٌ وَإِبْرَاهِيمُ كَانُوا بَنِي رَسُول الله[(٦)][(٧)] صلّى الله تعالى

---

(١) أي على الإيمان. انظر مخطوطة الفقه الأكبر في ءاخر الكتاب.

(٢) في (أ) (ووالد رسول الله مات على الكفر) وهو خلاف الحق. وفي بعض النسخ (ووالد رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم مات على الإيمان) وهو صحيح.

(٣) في (ب) (ووالدا رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتا على الكفر) وهو خلاف الحق. ولزيادة التوسع في هذا الموضوع، راجع كتابنا ضياء القمرين في نجاة والدي الرسول الشريفين.

(٤) ساقطة من (أ) و(ب).

(٥) ساقطة من (أ) و(ب).

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) في (ب) صلى الله عليه وسلّم.

عَليهِ وَعَلَى ءَالِهِ وَسَلَّمَ[1][2]، وَفاطِمَةُ[3] وَزَيْنَبُ وَرُقَيَّةُ[4] وَأُمُّ كُلْثُوم كُنَّ جَميعًا بَناتِ رَسُولِ اللهِ[5][6] صَلَّى الله تَعالى عَليهِ وَعَلى ءَالِهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهُنَّ[7][8]. وَإِذا أَشْكَلَ عَلَى الإِنْسَانِ شَىءٌ مِنْ دَقَائِقِ عِلْم التَّوحِيدِ[9] فَيَنبغِي لَهُ أَنْ يَعْتَقِدَ فِي الحالِ مَا هُوَ الصَّوَابُ

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) صلى الله عليه وسلم.

(٣) في (أ) و(ب) ورقية وزينب.

(٤) في (أ) و(ب) ورقية وزينب.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في (ب) صلى الله عليه وسلّم.

(٧) في (ب) صلى الله عليه وسلّم.

(٨) ساقطة من (أ).

(٩) في (أ) و(ب) زيادة (فإنه).

عِنْدَ اللهِ تعالى، إلى أَنْ يَجِدَ عَالِمًا فَيَسْأَلَه، وَلا يَسَعُهُ تَأْخِيرُ الطَّلَبِ، ولا يُعْذَرُ بالوقْفِ فيه، وَيَكْفُرُ إنْ وَقَفَ[1]. وَخَبَرُ المِعراجِ حقٌّ[2]،

---

(١) قال شيخنا الهرريُ: «معناه على ما يخطُرُ أنه من أنه ظاهرُ ذلكَ الشيءِ حالما يخطرُ له إن كان جاهلًا بذلك الشيءِ، فإن وقفَ عندَهُ واعتقدَهُ يكفرُ، أما إن لم يقف عندَهُ ومضى لا يكفرُ فيسألُ عالمًا فيفسرُ له ما هذا الشيءَ فيأخذُ ما يفسرُ له بهِ العالمُ».

(٢) قال شيخنا الهرريُ: «خبرُ المعراجِ ليسَ دليلُهُ قطعيًّا كالإسراءِ، الإسراءُ جاءَ في القرءانِ بلفظٍ صريحٍ لذلك منكرُهُ يكفُرُ، ثم هو أكثرُ شيوعًا عندَ المسلمين من المعراجِ لكنّ المعراجَ أيضًا منكره يكفرُ إن كان علِمَ أن المسلمينَ هذا اعتقادُهم، أما إذا لم يعتقد أن هذا عقيدةُ المسلمين فأنكرَهُ لا يكفُر، لكن يكون عليه ذنب من الكبائر، يكون فاسقًا».

فَمَنْ[1] رَدَّهُ فَهُوَ[2] ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ[3]. وَخُرُوجُ الدَّجَّالِ، وَيأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِها، وَنُزُولُ عِيسى[4] عَلَيهِ السَّلامُ[5] مِنَ السَّماءِ، وَسَائِرُ عَلَامَاتِ يوم القِيامَةِ عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ حَقٌّ كَائِنٌ، والله يَهدِي مَنْ يَشَاءُ إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

انتهى كتابُ الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفةَ رضي الله عنه.

---

(١) في (ب) ومن.
(٢) في (أ) و(ب) فهو مبتدع ضال.
(٣) في (أ) و(ب) فهو مبتدع ضال.
(٤) ساقطة من (أ).
(٥) ساقطة من (أ).

مخطوطة[1] الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان

منه تعالى بلا كيف والعاصي بعيد منه تعالى بلا كيف
والإقبال يقع على المناجي وكذلك جواره تعالى في الجنة
والوقوف بين يديه بلا كيف والقرآن منزل على
رسول عليه الصلاة والسلام وهو في المصاحف مكتوب
وآيات القرآن في معنى الكلام كلها مستوية في
الفضيلة إلا أن لبعضها فضيلة الذكر وفضيلة المذكور
مثل آية الكرسي لأن المذكور فيها جلال الله تعالى وعظمته
وصفاته فاجتمعت فضيلتان فضيلة الذكر وفضيلة المذكور
وأما في قصة الكفار ففضيلة الذكر فحسب وليس
للمذكور فضيلة وهم الكفار وكذلك الأسماء والصفات
كلها مستوية في العظم والفضل لا تفاوت بينها ووالدا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتا على الفطرة وأبو طالب
عمه مات كافرا وفاطمة ورقية وأم كلثوم وزينب كن
جميعا بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أشكل
على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد فإنه ينبغي له
أن يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى
إلى أن يجد عالما فيسأله ولا يسعه تأخير الطلب ولا
يعذر بالتوقف فيه ويكفر إن وقف وخبر المعراج حق
ومن رده فهو مبتدع ضال وخروج الدجال ويأجوج ومأجوج
وطلوع الشمس من المغرب ونزول عيسى عليه السلام
من السماء وسائر علامات يوم القيامة على ما وردت به
الأخبار الصحيحة حق كائن والله يهدي من يشاء إلى صراط
مستقيم والحمد لله رب العالمين



(على الفطرة أي على الإسلام)

---

(١) والمخطوطة كاملة موجودة بحوذتنا.

بيان أفضلية علم التوحيد ومزيد عناية السلف بعلم التوحيد

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: «أول ما يجب على العبد العلم بالله ورسوله ودينه».

فلما كان علم التوحيد يفيد معرفة الله على ما يليق به ومعرفة رسوله على ما يليق به وتنزيه الله عما لا يجوز عليه وتبرئة الأنبياء عما لا يليق بهم، كان أفضل من علم الأحكام. قال الإمام الشافعي[(١)]: «أحكمنا ذاك قبل هذا» أي علم التوحيد قبل فروع الفقه.

وقد أَلَّف الإمام أبو حنيفة الذي هو أحد أعلام الأئمة في وسط القرون الثلاثة الفاضلة كتبه «الفقه الأكبر» و«الرسالة» و«الفقه الأبسط» وكتاب «العالم والمتعلّم» و«الوصية» نُسِبَت إلى الإمام واختُلِف في ذلك كثيرًا فمنهم من ينكر عزوها إلى الإمام مطلقًا ويزعم أنها ليست من عمله ومنهم من ينسبها إلى محمد بن يوسف البخاري المكنى بأبي حنيفة

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٥٧)، تبيين كذب المفتري (ص/ ٣٤٢).

وهذا قول المعتزلة لما فيها من إبطال نصوصهم الزائفة وادعائهم كون الإمام منهم كما في «المناقب الكَردَريَّة» وهذا كذب على الإمام فإنه رضي الله عنه وصاحبيه أول من تكلم في أصول الدين وأتقنها بقواطع البراهين على رأس المائة الأولى، قال الحافظ محمد مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء[1]: «ففي «التبصرة البغدادية» أول متكلمي أهل السنة من الفقهاء أبو حنيفة أَلَّف فيه «الفقه الأكبر» و«الرسالة» في نُصرة أهل السنة. وقد ناظر فرقة الخوارج والروافض والقدرية والدهرية وكانت دُعاتهم بالبصرة فسافر إليها نيّفًا وعشرين مرة وفَضَّهُم بالأدلة الباهرة. وبلغ في الكلام أي علم التوحيد إلى أنه كان المشار إليه بين الأنام واقتفى به تلامذته الأعلام» اهـ.

وفي «مناقب الكردري»[2][3] عن خالد بن زيد العمري

---

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٤).

(٢) هو محمد بن محمد بن شهاب الكردري الخوارزمي الشهير بالبزاري، كان فقيهًا على مذهب أبي حنيفة، تنقل في بلاد القرم والبلغار وحج واشتهر، من كتبه الجامع الوجيز، المناقب الكردرية، توفي سنة ٨٢٧هـ.

(٣) مناقب أبي حنيفة (ص/ ٤٤).

أنه قال كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمدٌ وزفر وحماد بن أبي حنيفة قد خَصَمُوا بالكلام الناس أي ألزموا المخالفين وهم أئمة العلم.

وعن الإمام أبي عبد الله الصَّيْمري[1][2] أن الإمام أبا حنيفة كان متكلّم هذه الأمة في زمانه وفقيههم في الحلال والحرام.

وقد عُلم مما تقدم أن هذه الكتب من تأليف الإمام نفسه والصحيح أن هذه المسائل المذكورة في هذه الكتب من أمالي الإمام التي أملاها على أصحابه كحمَّاد وأبي يوسف وأبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي وأبي مقاتل حفص بن سَلْم السمرقندي. فمنهم الذين قاموا بجمعها وتلقاها عنهم جماعةً من الأئمة كإسماعيل بن حمَّاد ومحمد بن مقاتل الرازي ومحمد بن سَمَاعة ونُصَيْر بن يحيى البلخي وشداد

---

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد بن جعفر الصيمري، أحد فقهاء الحنفية وإمامهم ببغداد، وُلِّيَ قضاء المدائن ثم ربع الكرخ وبقي فيه إلى حيث وفاته سنة ٤٣٦هـ. حدَّث عن أبي حفص بن شاهين والمعافي بن زكريا وغيرهما، وروى عنه الخطيب البغدادي وقاضي الفقهاء الدامغاني، من مؤلفاته أخبار أبي حنيفة وأصحابه.

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٤).

ابن الحكم وغيرهم إلى أن وصلت بالإسناد الصحيح إلى الإمام أبي منصور الماتريدي فمن عزاهنّ إلى الإمام صح لكون تلك المسائل من إملائه ومَن عزاهن إلى أبي مطيع البلخي أو غيره ممن هو في طبقته أو ممن هو بعدهم صح لكونها من جمعه. ذكره الفقيه المحدث الحافظ اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي بل هو خاتمة الحفاظ واللغويين[1].

فشُدَّ عليها يَدَيك ولا تلتفت إلى من يطعن في نسبتها إلى الإمام أبي حنيفة لما فيها من تنزيه الله عن الجسمية والتحيُّز وإثبات خلق الأفعال وهم المشبّهة الذين يعتقدون في الله الجسمية والتحيُّز في المكان والمعتزلةُ الذين يعتقدون أن الله ليس خالقًا لأفعال العباد.

---

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/ ١٣).



بيروت ـ لبنان تلفاكس ٠٠٩٦١١٣٠٤٣١٢

www.dmcpublisher.com


ISBN 978-9953-20-793-3

9789953207933